تحرك عاجل

المملكة العربية السعودية تعتقل مدافعات عن حقوق المرأة

احتجزت المدافعات البارزات عن حقوق المرأة لُجين الهذلول وإيمان النفجان وعزيزة اليوسف بصورة تعسفية بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ منتصف مايو/أيار 2018.

قامت السلطات السعودية باحتجاز **لُجين الهذلول** و**إيمان النفجان** و**عزيزة اليوسف** بمعزلٍ عن العالم الخارجي في مكان مجهول منذ منتصف مايو/أيار 2018؛ فهن يعتبرن رائدات بارزات في النضال من أجل حق المرأة في قيادة السيارات، ووضع حد للتمييز ضد المرأة، وإلغاء نظام ولاية الرجل في المملكة العربية السعودية. كما احتُجز ناشطان لحقوق الإنسان آخران في الأسبوع ذاته.

وقد أفادت وكالة الانباء السعودية، في 19 مايو/أيار 2018، بأن سبعة أفراد اعتُقلوا لـ"تواصلهم المشبوه مع جهات خارجية فيما يدعم أنشطتهم" و"تجنيد أشخاص يعملون بمواقع حكومية حساسة" و"تقديم الدعم المالي للعناصر المعادية في الخارج بهدف النيل من أمن واستقرار المملكة وسلمها الاجتماعي والمساس باللُحمة الوطنية"؛ ويُعتقد أن بيان وكالة الأنباء يشير إلى الثلاث مدافعات والناشطيْن الآخريْن. وترى منظمة العفو الدولية أن هؤلاء النشطاء قد اعتُقلوا عقاباً لهم على نشاطهم السلمي في مجال حقوق الإنسان؛ وتخشى المنظمة أن توجه لهم المحكمة الجزائية المتخصصة التهم وتحاكمهم، إذ تُعرف المحكمة بسمعتها السيئة في إصدار أحكامٍ غير منصفة، كما أنها تُستَخدم لمحاكمة مدافعي حقوق الإنسان، وإصدار أحكام بالغة القسوة بسجنهم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السعودية إلى أن تُفرج عن ناشطات حقوق الإنسان الثلاثة على الفور وبدون قيدٍ أو شرطٍ؛

- حث السلطات السعودية على أن تكشف عن أماكن وجودهن، وأن تسمح لهن بالاتصال بأسرهن وبمحامٍ من اختيارهن دون تأخير، وعلى حمايتهن من التعرض للتعذيب أو غير ذلك من المعاملة السيئة، ريثما يُفرج عنهن.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 6 يوليو/تموز 2018 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125(يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزير العدل

وزارة العدل، شارع الجامعة،

ص.ب 7775، الرياض 11137،

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 401 1741 / 402 031

ويُرجي إرسال نسخٍ إلى:

هيئة حقوق الإنسان

الدكتور بندر بن محمد عبد الله العيبان

الطريق الدائري الشمالي، مخرج 2

ص. ب: 58889، الرياض 11515
طريق الملك فهد
بناية 3، الرياض،
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: 510 418 11 966+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

المملكة السعودية تعتقل مدافعات عن حقوق المرأة

معلومات إضافية

احتُجزت لُجين في المرة الأولى بالمملكة السعودية لمدة عشرة أسابيع، بعدما قادت سيارتها إلى حدود المملكة من داخل الإمارات العربية. ومثُلت للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة "مكافحة الإرهاب" بالبلاد، بسبب مجموعة من التهم تعلقت بقيادتها السيارة وأنشطتها على الإنترنت لتأييد حملة تدعو إلى السماح للمرأة بقيادة السيارات. وفي نهاية المطاف، أُفرج عنها في 12 فبراير/شباط 2015، إلا أن وضعها القانوني ظل غير واضح. واعتُقلت مرة أُخرى في 4 يونيو/حزيران 2017، في مطار الملك فهد الدولي بالدمام عند وصولها إلى المملكة من رحلة بالخارج؛ واستُجوبت حول أنشطتها ثم أُفرج عنها بعد أربعة أيامٍ؛ وظلت ظروف الإفراج عنها غير واضحة.

أما إيمان النفجان، فهي مدافعة متفانية عن حقوق الإنسان ومدونة، وكانت إحدى رائدات الدعوة إلى حق المرأة في قيادة السيارات. وكانت عزيزة اليوسف زميلتها في ريادة الدعوة إلى تطبيق هذا الحق، وكذلك وضع حد لنظام ولاية الرجل في المملكة السعودية؛ كما عملت أستاذة الجامعة المتقاعدة على نحوٍ مكثف في مساعدة النساء اللاتي فررن من العنف المنزلي وإساءة المعاملة المنزلية. وتحدت كلتا المرأتيْن حظر القيادة الذي أُصدر في 2013، واستجوبتهن السلطات وتعرضت لهن بالمضايقة مرارًا وتكرارًا لمواصلتهن العمل في مجال حقوق الإنسان.

وكان من بين النشطاء المعتقلين دكتور إبراهيم المديميغ، وهو محام ومناصر لحقوق المرأة، ومحمد الربيع وهو ناشط شاب أقام صالونًا أدبيًا للشباب والفتيات بالعاصمة السعودية الرياض.

وتمثل موجة الاعتقالات التي وقعت مؤخرًا نموذجًا للقمع المتواصل الممارس ضد حقوق الإنسان في المملكة السعودية، واستمرار قمع حرية التعبير التجمع، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. ففي الأشهر الماضية، حوكم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، صدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن، وكذلك أوامر بمنعهم من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والسفر بمقتضى أحكام قانون مكافحة الإرهاب، والمراسيم المترتبة عليه، وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. (انظر البيان الصحفي: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/01/saudi-arabia-first-human-rights-defenders-sentenced-under-leadership-of-reformer-crown-prince-mohammad-bin-salman/).

ووفقًا للمعلومات التي أُتيحت لمنظمة العفو الدولية، استُند للمرة الأولى إلى الأمر الملكي رقم 44/أ في فبراير/شباط 2014، أحد المراسيم المترتبة على قانون مكافحة الإرهاب، في محاكمة مدافعين عن حقوق الإنسان. وحُكم على ناشط حقوق الإنسان عصام كوشك في فبراير/شباط 2018، المعروف باستخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي للدعوة إلى الإصلاح واحترام حقوق الإنسان في المملكة السعودية، بالسجن لمدة أربعة أعوامٍ يليهم منعٌ من السفر لمدة أربعة أعوامٍ؛ وكذلك على ناشط حقوق الإنسان عيسى النخيفي بالسجن لمدة ستة أعوامٍ يتبعهم منعٌ من السفر لمدة ستة أعوامٍ أُخري. وفي كلتا القضيتين، طلبت النيابة توقيع أقصى عقوبة ممكنة على التهم الموجهة إليهما والتي تتضمن، من جملة تهمٍ أخرى، تهمة "الانتماء للتيارات أو الجماعات – وما في حكمها – الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا"، والتي يُعاقب عليها، وفقًا للمرسوم الملكي رقم 44/أ، بالسجن لما يصل إلى 20 عامًا.

الاسم: لُجين الهذلول، وإيمان النفجان، وعزيزة اليوسف

النوع: إناث